

«حماية البيئة»: دعم منظمات المجتمع المدني من خلال التمويل وبناء القدرات



جانب من مشاركة حماية البيئة في اجتماع المفاوضين العرب

جامعة الدول العربية وبتراش الاجتماع المملكة العربية السعودية المشاركة مع جامعة الدول العربية، ممثلة في الدكتور محمود فتح الله مدير إدارة البيئة في أمانة مجلس وزراء البيئة في جامعة الدول العربية ومن السعودية الدكتور البراء توفيق، «مشيرا إلى أن الاجتماع مع مجموعة المفاوضين العرب يفتح المجال للمجتمع المدني من الجمعيات والشبكات للمشاركة علاوة على الشباب والمرأة، لبحث تساؤلات ومقترحات مؤسسات المجتمع المدني».

مضيفا «تم التباحث حول طريقة التواصل الدائم بين المفاوضين العرب والمجتمعات المدنية في الوطن العربي على أهمية تشكيل شكل من أشكال النشر الدولية لكل ما هو جديد في المجال البيئي، ودعم المجتمع المدني من خلال التمويل و بناء القدرات ومشاركة المجتمع المدني بشكل أكبر ووضع آليات لمشاركتهم في الاجتماعات بصورة جامعة الدول العربية. أما فيما يخص البحث العلمي فمع محدودية فرق العمل يترتب عليه منع النشر العلمي وتعطيل وهذا يجعلنا نركز على جزء وينتقل إلى ما يليه دون التركيز على التفاصيل. وفيما يخص التواصل الدولي فقد وعدت جامعة الدول العربية بأن أن يتم التباحث في هذه الجزئية في اجتماعات مكثفة في القادم من الأيام».

في إطار مشاركة الجمعية الكويتية لحماية البيئة في «مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28»، بالمنطقة الزرقاء المخصصة للوفود الرسمية والحكومات وأصحاب المصلحة، حيث أنها المنظمة المدنية الكويتية الوحيدة التي تتمتع بصفة مراقب في «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ UNFCCC».

تحتوي الجمعية على «حرص جامعة الدول العربية على عقد اجتماع مجموعة المفاوضين العرب مع منظمات المجتمع المدني العربية لإنشاء المناقشات وإيصال صوت مؤسسات المجتمع المدني بصورة أفضل والاستفادة من ملاحظاتهم ودراساتهم في المفاوضات، وقد تكون هذه من أفضل الممارسات الهادفة وذات الفائدة في قمة المناخ».

وشاركت جمعية البيئة في اجتماع «مجموعة المفاوضين العرب» بالكويت برئاسة مشتركة من الوزير محمود بجامعة الدول العربية الدكتور محمود فتح الله والدكتور البراء توفيق من المملكة العربية السعودية، ومثل الجمعية في الاجتماع مهندس بيبي يوسف عبدالرضا الرامزي المتحدث الرسمي وعضو مؤسس فريق المهندسين البيئيين وعضو الجمعية ومهندس أحمد الهزيم.

وبهذا الخصوص، بين م. يوسف الرامزي أن «اجتماع المفاوضين العرب مع مؤسسات المجتمع المدني هو اجتماع يومية تنظمه مجموعة المفاوضين العرب تحت رعاية

أكد أنها تخدم المزارعين والمستهلكين العنزي: مطلوب تخصيص مشاتل في الحدائق العامة.. وسط المناطق السكنية



تكاثر النباتات في الوفرة



العنزي في مشاتل نباتات الخليج

المثمر والبيمر.. بالإضافة إلى حوالي 400 صنف زراعي بين مغطيات تربة وزهور وأشجار زينة وأشجار ظل وأشجار مثمرة ومتسلقات «جدارية» صرنا نكاثر الكثير منها بالتعجيل يصعب عددها كلها هنا.

وفي مشاتلنا في الوفرة نوفر الربط والتطور المصنعة لدى مصنع شركة «سقف» الرائدة في مجال تصنيع التمر في الكويت.

وختم العنزي بربطه أن تقدر الجهات المعنية دور المزارعين في نشر الخضرة البديعة في الكويت عبر مشاتلهم في المناطق الزراعية النائية «الوفرة والعبدلي» بمنحهم التراخيص اللازمة لفتح هذه المشاتل وبيعها؛ مبينا بأن المشاتل وكذلك معارض بيع المنتجات الزراعية في المناطق الزراعية النائية لها فوائد عديدة للبلاد والعباد، ومن واجب الدولة أن تعمل على زيادتها ومتابعة الأنشطة فيها لتحسينها بإطاره للمصالح العام.

امام محبي الخضرة البديعة بالقرب من سكانها وبأسعار متهاودة.. فقد صارت الحديقة الخاصة في كل بيت كويتي من معالمه الرئيسية، ومن المصالح العام نشر الخضرة النضرة والبديعة في أرجاء الكويت كلها لتحسين المناخ وتجميل الشوارع والطرق في الكويت.

ونوه المزارع سعد العنزي بأن المشاتل الزراعية التي يديرها ويشرف عليها مزارعون ذوو خبرة زراعية في الوفرة والعبدلي ساهمت وتساهم في نشر اللون الأخضر والزهور البديعة والأشجار والشجيرات في الكويت، مبينا بأن المشاتل المحلية في الوفرة والعبدلي صارت تنتج الكثير من النباتات والزهور والشجيرات الملائمة لبيئة الكويت بأسعار مناسبة لجميع المواطنين والمقيمين..

وعدد من الأشجار المشهورة في البيئة الكويتية والتي يحرص مشتل «نباتات الخليج» في الوفرة على توفيرها السدر «الكان» والخروع والنخيل

ناشد المزارع سعد العنزي، الجهات المعنية بأمور الزراعة التجميلية والتزيينية في الكويت تخصيص موقع أو أكثر في حديقة عامة وجهة أو أكثر في كل منطقة زراعية ليعرض فيها أصحاب المشاتل في الوفرة والعبدلي النباتات والشجيرات والأشجار أمام جميع سكان المناطق الزراعية بأسعار متهاودة.. نظرا لبعدها عن مشاتل الوفرة والعبدلي عنهم.

وقال: المشاتل الزراعية تتزايد في منطقة الوفرة الزراعية في أقصى جنوب الكويت وتترعرع فيها العديد من الشجيرات والأشجار المثمرة وغير المثمرة المستوردة والمحلية.. بيد أن العرض فيها يفوق الطلب والسبب بعدها عن المناطق السكنية، لذا فإنني أقترح بأن ينسق اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مع الجهات المسؤولة عن الحدائق العامة في المناطق السكنية، ليتمكن أصحاب المشاتل من عرض المواد والمستلزمات الخاصة بالزراعة التزيينية والحدائق الخاصة

قطاع غزة

وقوع مئات الآلاف في برائن الإصابة بصدمات، ولم يعد هناك مفر من انتشار الأوبئة في القطاع مع انهيار النظام الصحي، وفقا لما ذكرته وكالة رويترز للأنباء.

وقال جيمس إلدر، المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطب «يونيسيف» في مقابلة أجريت يوم الثلاثاء: «بدأت العاصفة الكاملة للمرض، والأين صار السؤال القائم هو إلى أي مدى سيزداد الأمر سوءا».

وأظهرت بيانات من منظمة الصحة العالمية أنه في الفترة من 29 نوفمبر إلى العاشر من ديسمبر، قُذرت أعداد حالات الإصابة بالإسهال لدى الأطفال دون سن الخامسة 66 في المائة لنصل إلى 59895 حالة، وزادت 55 في المائة بين بقية الفئات من السكان في الفترة نفسها. وقالت الوكالة التابعة للأمم المتحدة إن الأرقام غير مكتملة حتما نظرا لانهاية جميع الأنظمة والخدمات في غزة بسبب الحرب.

ضربات المقاومة

كما أعلنت عن استهداف دبابتين ميركافا إسرائيلية بقذائف ياسين 105 في حي الشجاعية، و4 دبابات و4 ناقلات جند بمنطقة حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة بقذائف الياسين 105 المضادة للدروع، بالإضافة إلى استهداف قوة راجلة تصنعت داخل مبنى في حي الشيخ رضوان بقذيفة «تي بي جي» مضادة للتصنعات.

وفي حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة استهدف مقاتلو القسام دبابة إسرائيلية بقذيفة ياسين.

من جانبها، قالت سرايا القدس الجناح العسكري للجihad الإسلامي إنها تخوض اشتباكات ضارية مع الاحتلال في محاور التقدم بالزيتون والشجاعية شرقي غزة والشبخ رضوان في غربيها، وأضافت أنها قصفت موقع صوفا والحشود العسكرية الإسرائيلية في محيطه برشقات صاروخية، وأفاد مراسلون أن صواريخ الأنداز تدوي في نيريم وعين هاشوشا في غلاف غزة الجنوبي.

من جهته أعلن الجيش الإسرائيلي مقتل ضابط من سلاح المراتع في معارك جنوبي قطاع غزة، وذلك غداة اعتراقه أمس الأربعاء بمقتل 10 من ضباطه وجنوده في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، وحتى الآن أقر الجيش الإسرائيلي بمقتل 116 وإصابة 600 من عناصره منذ بدء التوغل البري في قطاع غزة أو أواخر أكتوبر الماضي عقب إطلاق المقاومة الفلسطينية معركة طوفان الأقصى.

في سياق ذي صلة كشفت مصادر مصرية مطلعة على تحركات القاهرة بشأن وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عما ستمت به «انطلاق مسيرة مفاوضات صفة تبادل أسرى جديدة لكنها لا تزال في مراحلها الأولية».

وأوضح أحد المصادر لجريدة «العربي الجديد» اللندنية، أن «انطلاق المفاوضات يعني أن هناك رغبة إسرائيلية وأفكار لعرضها على الجانب الآخر عبر الوساطة»، مضيفاً أن «ما يحدث هو تطور كبير كنا بعيدين عنه خلال الأيام الماضية».

وأوضح المصدر أنه «عُرض على حركة حماس – عبر الوساطة – خلال الأيام الماضية، مقترحات أولية بشأن صفقة تبادل أسرى يتخللها هدنة إنسانية، لكن حماس أبلغت الوساطة موقفها بشكل واضح، بأنها ترفض التعاطي مع أية مقترحات أو محادثات دون أن تتضمن وفقا كاملا لإطلاق النار قبل بدء المفاوضات».

وكانت القناة 13 الإسرائيلية أفادت، مساء أمس الأول الأربعاء، بأن رئيس «الموساد» بقيد برنيع، تقدم خلال جلسة عُقدت في الأيام الأخيرة باقتراح السفر إلى قطر برفقة اللواء نيتسان لون، قائد الجهد الاستخباراتي المسؤول عن ملف الأسرى والمفقودين، من أجل تحريك صفقة جديدة بين إسرائيل وحركة «حماس»، لكن مجلس الحرب وعلى رأسه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتانياهو، قرر عدم السماح بمثل هذه الزيارة، وطالب بعدم توجه مسؤولين إسرائيليين كبار إلى الدوحة، وثلقت القناة عن مسؤول سياسي إسرائيلي، لم تسمه، قوله «لن نتوجه إلى قطر في الوقت الحالي، والقرار هو أن نستمتع إلى العروض في حال جاءت».

تتمتات

الروابط الأسرية، واستحدثت فئتين جديدتين وهما: ملاك العقارات والمستثمرون ومنحهم الإقامة العادية لمدة تتراوح ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة قابلة للتجديد بعد التعديل المقدم من الوزارة، وذلك بهدف جذب الاستثمارات إلى البلاد ودعم النمو الاقتصادي.

ولمزيد من المرونة منح مشروع القانون الصلاحية لوزير الداخلية بتعديل كافة الرسوم المتعلقة بالإقامة وتحديد جميع أنواع سمات الدخول.

كما أكد معقلو الوزارة أن مشروع القانون يتسم بتشديد العقوبة ومكافحة تجار الإقامة وردع الممارسات غير القانونية والحد منها حيث نظم المشروع الإجراءات الكفيلة بضبط التزام العمالة بالفرص المرخص لها بممارستها وأن يتحمل المجهل أو صاحب العمل وكل من ساهم في تشغيل أي عمالة غير مرخصة مسؤولية ونقبات إبعاد المخالفين، وأن كل من استخدم أو أسكن أو أوى الأجنبي بدفع كافة نفقات إبعاده أو إخراجه من البلاد.

«شؤون البيئة»

المناطق السكنية.

وأوضح المقرر أن المردم تبلغ مساحته 4.5 ملايين متر مربع ويخدم 4 محافظات، ويتلقى 7 آلاف طن يوميا من مخلفات المنازل و12 ألف طن من الرمال.

ولفت المقرر إلى أن الموقع يحتوي على جبال من المخلفات من جميع الأنواع، ويفترض أن تتم إعادة تدويرها وتكون لها قيمة اقتصادية.

وأكد أن هذه النفايات تعتبر كنزا اقتصاديا لو أُدبرت بطريقة علمية، معتبرا أن المسؤولية تقع على وزير البلدية ووزير النفط وجميع أركان الحكومة.

وأوضح المقرر أن اللجنة تفاجأت بحضور شاحنة من وزارة الداخلية محملة بالخمور لإتلاف حملاتها من دون محضر رسمي، مبينا أنهم هربوا من الموقع عندما تفاجأوا بوجود الفريق النيابي.

إدراج تقرير «التشريعية»

«الأكثريّة» ونظام الترشح الفردي وذلك في كل دائرة انتخابية، فيحق لكل مرشح اختبار النظام الذي يرجح خوض المعركة الانتخابية به، بحيث لا يحجز المشرع عليه الزول مفردا إن شاء ولا يصادر حقه في تشكيل كتل برلمانية تعزز فرسه بالنجاح من خلال العمل الجماعي الذي يستهدف المصلحة العامة ومصصلحة العمل داخل البرلمان خاصة، وهو ما شرع هذا القانون من أجله.

الهاجري

وشدد الهاجري على أنه لا يجوز الربط بين هذا القانون، وقضية رداءة التعليم، لافتا إلى أن اللجنة التعليمية أحرص ما تكون على جودة التعليم، وتشريع القوانين التي تكسر لهده الجودة.

«النقد الدولي»

محافظي صندوق النقد الدولي في مجال الرقابة على النظام النقدي والمالي العالمي، بما في ذلك الإجراءات اللازمة لمواجهة ما يطرأ من أحداث قد تسبب اضطرابات في النظام.

وأكد وزير المالية السعودي محمد الجديعان، أن اختيار السعودية لرئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية للفترة 2024 - 2027، يعكس الثقة في مكانتها القيادية عالميا وإقليميا ودورها المحوري في تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف.

في عمليات القتل والتدمير والتهجير للشعب الفلسطيني الشقيق.

السجن سنة

المتعلقة بنزلاء الفنادق والمساكن المغروشة من الأجنبي، وضبط المخالفات التي تظهر أثناء التفتيش وتحرير المحاضر اللازمة بشأنها وإحالتها إلى الجهات المختصة.

2- منحت المادة "10" كلاً من مطلقة أو أرملة كويتي الأجنبية والتي لديها منه أبناء حق الحصول على ترخيص بالإقامة.

3- زادت المادة "13" مدة الإقامة العادية إلى عشر سنوات للفئات الآتية "الاستغفرين، من يمتلك عقارا في الكويت، مطلقة أو أرملة كويتي ولديها منه أبناء، وزوج وأبناء المواطنة الكويتية".

4- حددت الفقرة الأخيرة من المادة "14" الفترة التي يجوز للعامل المنزلي البقاء فيها خارج دولة الكويت بمدّة لا تزيد على أربعة أشهر وإلا سقطت إقامته.

5- خصص المشروع بقانون فصلاً عن الإتجار بالإقامة والمخالفات المرتبطة بها وذلك من خلال تضمين المادتين "18"، "19" أحكاما جديدة، فنصت المادة "18" على حظر الإتجار بالإقامة عن طريق استغلال استخدام أو تسهيل استخدام أجنبي بتصريح زيادة أو إقامة أو بتجديدها نظير مبالغ مالية أو منقعة أو وعد بذلك للنفس أو للغير سواء أكان هذا الاستخدام أو التجديد لعمل وهمي أو مزعوم أو لتشغيل الأجنبي لدى المستقدم أو لدى الغير بدون ترخيص أو بالمخالفة لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي أو قانون العمالة المنزلية، واعتبر المشروع بقانون الأمتهان عن سداد مستحقات الأجنبي دون وجه حق من صور العمل الوهمي أو المزعوم، كما حددت المادة "19" المخظورات التي تقع على كل من الأجنبي وصاحب العمل: حيث حظرت على صاحب العمل أو مستقدم الأجنبي تشغله في غير عرض استخدامه للبلاد أو تمكينه أو تسهيل عمله لدى الغير بدون ترخيص، وحظرت كذلك استخدام أو إسكان أو إيواء الأجنبي لدى الغير سواء كانت إقامته سارية أو منتهية.

6- في المادة "24" يتحمل – على سبيل الاستثناء – كل من استقدم أو أسكن أو أوى الأجنبي بالمخالفة لحكم المادة "19" كافة نفقات إبعاده أو إخراجه من دولة الكويت. 7- تضمن الفصل السادس من المشروع بقانون في المواد "28،27" فرض عقوبات جزائية أصلية وتبعية على من يخالف أحكامه كما شدد المشروع العقوبة إذا كان الجاني موظفاً عاماً وضاعف العقوبة إذا تكرر ارتكاب الجريمة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم على من ارتكبها.

8- منحت المادة "30" النيابة العامة الاختصاص دون غيرها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في جرائم الإتجار بالإقامة.

9- أجازت المادة "32" قبول الصلح من المخالفين وفقاً للأسس الواردة بها وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مبلغ الصلح على الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المقررة للجريمة التي يتم التصالح بشأنها، ويترتب على دفع مبلغ التصالح انقضاء الدعوى الجزائية وكافة آثارها.

وقد أوضح معقلو وزارة الداخلية أن مشروع القانون يهدف إلى معالجة وتوسية وجه القصور والتغيرات التي أبرزها الواقع العملي لقانون إقامة الأجنبي، فجاء التعديل شاملاً لجميع المواد سواء من حيث الصياغة أو تعديل بعض الأحكام والإجراءات المتبعة، كما جاء التعديل متضمناً تشديد العقوبة على تجار الإقامة.

كما بين معقلو الوزارة أن مشروع القانون يتسم بإضفاء طابع من المرونة من أجل تسهيل المعاملات ومواكبة التطورات الحالية أسوة بالمدول المجاورة، حيث منح مشروع القانون لإبناء الكويتية إقامة مدة عشر سنوات قابلة للتجديد بدلا من خمس سنوات وذلك للحفاظ على

الكويت وإيران

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتطورات الخيرية في قطاع غزة، سبل وقف الجرائم التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأشقاء الفلسطينيين وما يسببه العدوان من كارثة إنسانية دامية.

وقد شدّد الشيخ سالم الصباح، خلال اللقاء على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، ومساندته في حصوله على كامل حقوقه وإقامة دولته المستقلة والوصول إلى حل عادل وديمقراطي للقضية الفلسطينية.

وتم خلال اللقاء كذلك مناقشة أطر تنمية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وبحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

من جهة أخرى التقى وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح كلمة، لدى تروؤسه وفد دولة الكويت المشارك في المنتدى العالمي للاجئين 2023، الذي انطلقت أعماله في مدينة جنيف السويسرية أمس الأول الأربعاء، برعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أعلن فيها عن دعم دولة الكويت الكامل لكل المساعي والجهود، التي تبذلها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الدولية المختصة ذات الصلة، تجاه إغاثة اللاجئين والنازحين حول العالم.

وقال: نجتمع ونحن ندرك جيدا حجم الأخطار والتحديات التي نواجهها وتداعياتها الوخيمة على اللاجئين، وعلى الرغم من تم تحقيقه من أهداف وتوصيات منصوص عليها في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، إلا أنه بات لزاما علينا العمل الجاد على وضع آليات تتميز بفعاليتها واستدامتها، لتكون قادرة على الحد من تداعيات الظروف الحالية والناشئة عن هذه الأخطار والتحديات.

وأعرب وزير الخارجية عن اعتزاز دولة الكويت، بالشراكة الاستراتيجية والعلاقة المتميزة التي تجمعها بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كما تفخر كونها من أكبر الدول المانحة للمفوضية حول العالم.

أضاف أن مساهمات دولة الكويت في هذا المجال، لا تكون إلا من منطلق حرصها الدائم على مساعدة الشعوب الكويتية، ومن واجبها الديني والأخلاقي والإنساني بغض النظر عن أي اعتبارات كانت جغرافية أم عرقية أم دينية. ولفت إلى أن ما نشهده اليوم من أوضاع استثنائية جراء النزاعات والصراعات المختلفة، بما ذلك الكوارث الطبيعية وما ينتج عنها، يتطلب شراكة وإرادة دولية صادقة من أجل حسن التصدي لها. وفي هذا الصدد نعبر عن أمتنا حيال ما جاء في التقارير الأخيرة لمفوضية شؤون اللاجئين من أرقام تبعث على القلق حيث تشير إلى تجاوز عدد اللاجئين والنازحين حول العالم لأكثر من 117 مليون إنسان.

وقال سالم الصباح: إن ما يعيشه الشعب الفلسطيني الشقيق اليوم من واقع مؤلم وتهجير قسري وعنف ممنهج، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، هو أمر مرفوض تماما، ومستنكر بأشد العبارات، ويحث علينا دعوة المجتمع الدولي إلى التحرك فوراً لوقف إطلاق النار بالشكل الكامل وفتح المعابر، لإيصال المساعدات الإنسانية دون شروط والعمل سوية للوصول إلى حل عادل وشامل ونهائي.

وأشار إلى أنه من هذا المنطلق، تجدد دولة الكويت موقفها الثابت والمبدئي في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، ومساندته وصولاً إلى حل عادل وشامل للمشروع بإقامة دولته المستقلة وفق المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية.

وقال أيضاً: لقد شهدنا للأسف الشديد الأسبوع الماضي، عزج مجلس الأمن عن اتخاذ قرار حطلي يدعم أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يدعو لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإتخاذ الوضع الإنساني المتدهور هناك، وعدم استجابة المجلس لتحذير الأمين العام للأمم المتحدة من خلال الرجوع إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي لفت من خلالها انتباه مجلس الأمن بأن ما يجري يهدد النظام الإنساني وبانهيار السلم والأمن الدوليين. كما نخشى بأن هذا الفشل في وضع حد لتدابير الأوضاع في غزة، سيدفع نحو مواصلة قوات الاحتلال لانتهاكاتها